الأمم المتحدة

A/74/501

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا للحالة المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، استنادا إلى أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ويستعرض التقرير الحالة حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/73/443/Add.1).

وعقب صدور التقرير السابق، نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809)، الذي بين فيه الأمين العام بتفصيل مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة مشاكل السيولة والمسائل الهيكلية الأوسع نطاقا التي تعوق الإدارة المالية. وقد اعتمدت الجمعية، في قرارها ٣٠٧/٧٣، بعض التدابير التي تساعد عمليات حفظ السلام، ولكنها لم تعالج بعد الأزمة الأساسية المتعلقة بالميزانية العادية.

وكتب الأمين العام أيضا إلى الدول الأعضاء في ٢ آب/أغسطس و ٤ تشرين الأول/أكتوبر معرباً عن القلق إزاء استمرار أزمة السيولة في الميزانية العادية وتواصُل حالة عدم اليقين المالي التي تهدد قدرة المنظمة على الاضطلاع بولاياتها بشكل تام.

161019 161019 19-17740 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولايزال الوضع النقدي المرتبط بالميزانية العادية يدعو إلى بالغ القلق. وعلى الرغم من بذل جهود استثنائية من قبيل تأجيل النفقات غير المتعلقة بالوظائف وخفض وتيرة تعيين الموظفين طوال السنة من أجل الوفاء بمتطلبات دفع المرتبات وغيرها من التكاليف العاجلة سعيا إلى التخفيف من حدة مشاكل السيولة، فقد استُنفدت احتياطيات الميزانية العادية، وهو ما استلزم الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية. وهناك أيضا خطر كبير يتمثل في استنفاد الاحتياطيات النقدية لعمليات حفظ السلام المنتهية. وفي حين أن الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فإن بعض عمليات حفظ السلام لا تزال تواجه العجز في النقدية على فترات مختلفة، مما يتطلب الاقتراض المتبادل لمبالغ نقدية.

وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٩ على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ويعرب الأمين العام عن تقديره للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي دفعت انصبتها المقررة بالكامل وفي حينها، ويحث بقية الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لدفع أنصبتها غير المسددة.

وتتوقف الصحة المالية للمنظمة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوانها. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد التي يُعهد بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم معلومات إلى الدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، فإن الافتقار إلى آليات ملائمة لسد الاحتياجات من السيولة لعمليات الميزانية العادية يعرقل تنفيذ الولايات.

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/73/443/Add.1) واستعراضا للمؤشرات المالية حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وهو آخر أجل لتقديم هذه المعلومات، مع مقارنتها بالحالة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/443).

٢ – وفي هذا التقرير، يتم النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين استناداً إلى أربعة مؤشرات رئيسية تُستخدم لقياس الصحة المالية المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ثانيا – استعراض الحالة المالية حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

٣ – وجه الأمين العام رسائل إلى الدول الأعضاء في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ يبلغها فيها بالحالة المالية المقلقة للمنظمة ويطلب إليها كفالة أن تقدم بالكامل وفي الوقت المناسب الموارد التي تحتاج إليها المنظمة لتنفيذ ولاياتها. ويتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات عن الحالة حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ألف – الميزانية العادية

٤ – ظلت الميزانية العادية في السنوات الأخيرة تواجه مشاكل حادة فيما يتعلق بالسيولة، مع تفاقم اتجاه تنازلي يصبح معه الوضع كل سنة أكثر شدة من السنة السابقة. وتنشأ حالات العجز النقدي في وقت مبكر من كل عام مقارنة بالذي سبقه، وتستمر مدة أطول ويكون لها أثر أعمق. وللسنة الثانية على التوالي، استُنفدت جميع احتياطيات الميزانية العادية من السيولة، على الرغم من اتخاذ العديد من التدابير لخفض النفقات من أجل مواءمتها مع السيولة المتاحة. وبحلول ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغ العجز النقدي للميزانية العادية ٣٨٦ مليون دولار. وبحلول ذلك التاريخ نفسه، استُنفدت كل الاحتياطيات البالغ قدرها ٣٥٣ مليون دولار (١٥٠ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول، و ٢٠٣ ملايين دولار من حساب الأمم المتحدة الخاص). وتمت تغطية العجز البالغ ٣٣ مليون دولار بالاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن هناك من السيولة إلا ما يكفي بالكاد لتغطية التكاليف خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، حتى بعد أخذ الأرصدة المتبقية في عمليات حفظ السلام المنتهية في الحسبان.

٥ – وفي بداية عام ٢٠١٩، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ما قدره ٥٢٩ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٢ مليون دولار عما كانت عليه في بداية عام ٢٠١٨. وحُددت الأنصبة المقررة الواجب دفعها عند مستوى ٢,٨٥ بليون دولار في عام ٢٠١٩، وهو أعلى مستوى خلال هذا العقد، إذ يفوق ما بلغته في عام ٢٠١٨ بما قدره ٣٦٢ مليون دولار. ويتوافق ارتفاع الأنصبة المقررة في السنة الثانية من فترة السنتين إلى حد كبير مع نمط الأنصبة المقررة لميزانيات فترات السنتين، حيث ينشأ عن منهجية الميزانية

ميل إلى تخلف الأنصبة المقررة عن الاعتمادات والنفقات. وبلغت الأنصبة المحصَّلة إلى غاية ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ ما مجموعه ١,٩٩ بليون دولار، أي أكثر مما كانت عليه في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بما قدره ٦١ مليون دولار. ومع ذلك، عندما يجري تحليل المدفوعات المحصلة، فإنها تمثل نسبة ٧٠ في المائة من الأنصبة المقررة الواجب دفعها، مقارنة بنسبة ٧٨ في المائة في هذا الوقت من العام الماضي. والنتيجة هي فجوة تبلغ حوالي ٢٣٠ مليون دولار. وقد تجاوزت الأنصبة غير المسددة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ ما كانت عليه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بما قدره ٢٩٩ مليون دولار، إذ كان ما مجموعه ١,٣٩ بليون دولار غير مسدد حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٦ - وبحلول ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، سدَّدت ١٢٨ دولة من الدول الأعضاء أنصبتها في الميزانية العادية بالكامل، أي بنقص ١٣ دولة مقارنة بالعدد المسجل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويودُّ الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية العادية بالكامل، ويحثُّ الدول الأعضاء المتبقية على أن تحذو حذوها. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٩ على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها في الميزانية العادية، أو لم تسددها بالكامل.

٧ - ويبقى لميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ نحو ٩٥٥ مليون دولار من الأموال غير المنفقة. ويشمل هذا المبلغ حوالي ٤٦٤ مليون دولار من النفقات المتعلقة بالوظائف وحوالي ٤٩١ مليون دولار من النفقات غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك سلطة الالتزام والمصروفات غير المنظورة والاستثنائية. وتشكل أزمة السيولة الحالية أسوأ أزمة من هذا النوع في السنوات الأخيرة. فمن أجل إنفاق الميزانية بالكامل، سيتعين على المنظمة أن تُحصِّل ما لا يقل عن ٨٠٨ ملايين دولار في الربع الأخير من العام. بيد أن هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت سداد الأنصبة المقررة المتبقية. وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف الميزانية غير المنفقة مخصص للنفقات المتعلقة بالوظائف والتي لا يمكن تأجيلها، فإن المبلغ المتبقي الذي قدره ٤٩١ مليون دولار يشمل نفقات غير متعلقة بالوظائف لا يمكن تأجيلها دون تأثير كبير على تنفيذ الولايات. وتبين الميزانية الكبيرة غير المنفقة وغير المتعلقة بالوظائف أيضا أثر تأجيل تلك النفقات على مدار العام في محاولة للاحتفاظ بالنقدية من أجل تغطية تكاليف المرتبات وغيرها من التكاليف العاجلة. فاستمرار عدم اليقين المالي فيما يتعلق بالمبالغ المحصَّلة يجبر على إدارة الإنفاق على أساس السيولة بدلا من إدارته على أساس تنفيذ البرامج. ويؤدي استخدام متوسط معدلات الشواغر والقيود المفروضة على تحويلات الأموال بين أبواب الميزانية وفئات الميزانية إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة الموارد. وإجمالا، فإن هذه المشاكل تقوض تنفيذ الولايات وتتعارض مع الجهود الرامية إلى التركيز بقدر أقل على المدخلات وبقدر أكبر على النتائج. وإذا لم تتم معالجة المسائل الهيكلية ومشاكل السيولة هذه على وجه السرعة، فإن أعمال الأمم المتحدة وإصلاحاتها ستكون عرضة لمخاطر متزايدة.

باء - عمليات حفظ السلام

٨ - أصبح من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية لأنشطة حفظ السلام بسبب تغير الطلب عليها. وإضافة إلى ذلك، فإن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام مختلفة حيث أنها تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من السنة التقويمية في حين أن الأنصبة المقررة تحدد بشكل منفصل لكل عملية.

٩ - وحتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغت الأنصبة المقرَّرة لعمليات حفظ السلام نحو ٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٩. وبلغ حجم الأنصبة الواردة بحلول ذلك التاريخ نحو ٥,٧ بلايين دولار.

ووصل المبلغ غير المسدد لعمليات حفظ السلام إلى حوالي ٣,٧ بليون دولار مقارنة بما قدره ٢,٥ بليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ١,٥ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٠ - ويكشف استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حسب كل عملية أن مبلغ ٣,٧ بليون دولار غير المسدّد حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ يتألف من حوالي ٣,٣ بليون دولار مستحقة عن بعثات عاملة و ٤٠٩ ملايين دولار مستحقة عن بعثات منتهية. وبالنسبة للبعثات العاملة، يتصل مبلغ قدره ٢,٨ بليون دولار بالأنصبة المقررة لعام ٢٠١٩، بينما يتصل مبلغ قدره حوالي ٥٠٠ مليون دولار بالأنصبة المقررة الواجبة الدفع في عام ٢٠١٨ أو قبله.

١١ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة المقررة. ويودُّ الأمين العام أن يشيد بالدول الأعضاء الـ ٣٠ التي سدَّدت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل بحلول ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وهذا العدد يقل عما كان عليه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بـ ١١ دولة عضوا.

١٢ - وارتأت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٧٣، بعد النظر في مقترحات الأمين العام بشأن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (انظر A/73/809)، أن يُصدر الأمين العام رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، بما في ذلك الميزانية التقديرية للفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أن يُعتبر المبلغ واجب السداد في غضون ٣٠ يوما من التاريخ الفعلي لتمديد الولاية. وقد وصل المبلغ المقرر في تموز/يوليه ٢٠١٩ للفترة التي لم تصدر لها الولاية إلى ما قدره ٢,٤ بليون دولار.

١٣ - وعقب تحديد الأنصبة المقررة، سددت دول أعضاء طوعا مدفوعات مبكرة للفترات التي لم تصدر لها ولاية بلغت ٢١,٨ مليون دولار في تموز/يوليه، و ٩٧,٢ مليون دولار في آب/أغسطس، و ٧,٩ مليون دولار في أيلول/سبتمبر، و ٤٥,٥ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر. وإلى جانب إعراب الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٧٣ عن عزمها على رفع القيود المفروضة على الاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة للبعثات العاملة، فقد أدى تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها الولاية إلى تحسن عام في السيولة المتاحة لعمليات حفظ السلام العاملة.

١٤ - ودفعت عشر دول أعضاء كامل أنصبتها عن سنة حفظ السلام بأتمها، ويشمل ذلك الفترة المقررة التي لم تصدر لها الولاية. ويود الأمين العام أن يشكر تلك الدول الأعضاء على مدفوعاتها الإضافية لجميع عمليات حفظ السلام.

١٥ - وبلغت النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ نحو ٢ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة والبعثات المنتهية وفي الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وتحدَّد نقديةُ كل بعثة في حساب منفصل وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، كما يقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على العمليات الجديدة وحالات توسيع نطاق العمليات القائمة.

١٦ - وفيما يتعلق بالمدفوعات غير المسدَّدة للدول الأعضاء، ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وصلت المبالغ المستحقة ما قدره ٦ ملايين دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة، و ٦٤ مليون دولار عن المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، و ٨٦ مليون دولار عن المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وحتى ١٠ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٩، سُددت المدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة في جميع البعثات إلى غاية تموز/يوليه ٢٠١٩، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وسُددت المدفوعات عن المعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي سُددت المدفوعات عنها حتى آذار/مارس ٢٠١٩، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي سُددت المدفوعات عنها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٧ - وكان للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الآونة الأخيرة بالسماح بالاقتراض (أو تجميع النقدية) بين البعثات العاملة وبتحديد الأنصبة المقررة للسنة بكاملها أثر ملحوظ على القدرة على الوفاء بالالتزامات المقطوعة للدول الأعضاء. فلَوْلا تجميع النقدية وتحديد الأنصبة المقررة للسنة بكاملها لبلغت المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء ما قدره ٢٨٥ مليون دولار بالنسبة لدورة المدفوعات الفصلية المنتهية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ومع اتخاذ التدابير الجديدة، لا تتجاوز المبالغ غير المسدَّدة المستحقة للدول الأعضاء ٧٠ مليون دولار بفضل القدرة على اقتراض حوالي ٢١٥ مليون دولار.

١٨ - ويظل الأمين العام ملتزما بالوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهِمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن على ضوء ما تسمح به حالة النقدية. وفي هذا الصدد، ستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب، وسداد أقصى قدر من المدفوعات استنادا إلى النقدية والبيانات المتاحة لديها. غير أن قيام المنظمة بذلك يتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها، كما يتوقف على الإسراع بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع المساهمين بالمعدات المملوكة للوحدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٩ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ٧٦ مليون دولار، وهو مبلغ أعلى بمقدار ٨ ملايين دولار عما كان عليه في السنة السابقة. ويشمل هذا المبلغ ما قدره ٧ ملايين دولار مستحقة الدفع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و ٢٦ مليون دولار مستحقة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و ٤٣ مليون دولار مستحقة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وإلى غاية ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، سددت ١١٠ دول أعضاء مدفوعاتها بالكامل لآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ودفعت ١٤٤ دولة عضوا كل ما عليها للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و ١٧٦ دولة عضوا كل ما عليها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٠ - وبحلول ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، سددت ١٠٦ دول أعضاء كامل أنصبتها المقررة لجميع عمليات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أي بزيادة ٤٨ دولة عن العدد المسجل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء البالغ عددها ١٠٦ دولة لما تقدمه من دعم مالي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وهو يحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تسدد أنصبتها في أقرب وقت ممكن.

٢١ - وقد كان الوضع الشهري للأرصدة النقدية الإجمالية للمحكمتين إيجابيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستكون الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٩ متوقفة على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الأشهر المتبقية من العام.

ثالثا - الاستنتاجات

٢٢ - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣٦ التي سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع بالكامل حتى وقت إعداد هذا التقرير وهي: أرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبوتان، وبولندا، وتوفالو، وجزر سليمان، والدانمرك، ورواندا، وزامبيا، وساموا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وغيانا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكويت، ولاتفيا، وليختنشتاين، وملاوي، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا.

٢٣ - والصحة المالية للمنظمة تتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوانها. ويعتمد التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل المنظمة على الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال إقرار مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لضمان تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها طوال السنة. والأمانة العامة تلتزم باستخدام الموارد المعهود بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم معلومات للدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية، ولكنّ تنفيذ البرامج الممولة من الميزانية العادية سيظل محدودا بسبب الافتقار إلى آليات سد الاحتياجات من السيولة.